

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
احمد حسين راضي			أسم الباحث
الدكتور جبار محمد علي الكعبي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
دكتوراه		ماجستير ✓	
التوافق في إجراءات التحاسب الضريبي بين المبادئ المحاسبية والقواعد الضريبية بحث تطبيقي في عينة من الحسابات الختامية للشركات العراقية المحدودة			عنوان البحث
			السنة ٢٠٠٨
			اللغة العربية
<p>أن تفعيل العلاقة بين المحاسبة والضريبة أحد الأساليب المهمة التي يمكن من خلالها الوصول إلى الوعاء الضريبي ، ويتم تحقيق تلك العلاقة بالشكل الذي يثمر عن نتائج ايجابية عن طريق تظافر جهود أطراف متعددة من المختصين في المحاسبة والضريبة في تنظيمات حكومية ومهنية وأكاديمية .</p> <p>وإن حدوث الاختلافات بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة يرجع إلى كون الدخل المحاسبي يتم قياسه وتحديده في ضوء مجموعة من المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها، أما الدخل الضريبي فإنه يتحدد طبقاً للأحكام القانونية التي يضعها المشرع الضريبي في ضوء الفلسفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة والأهداف المتعددة التي تسعى إلى تحقيقها، وبسبب الاختلافات السائدة بين المبادئ المحاسبية والضوابط التي تصدرها الهيئة العامة للضرائب وتطبيقاتها ؛ فإن الدخل الخاضع للضريبة في فترة مالية معينة يختلف عن الدخل المحاسبي أو الدخل قبل الضريبة للفترة نفسها والمحدد وفقاً لقانون الضرائب .</p>			الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
امير فوزي هادي			أسم الباحث

الدكتور جبار محمد علي الكعبي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
دكتوراه		✓ ماجستير	
تقويم عمليات التحاسب الضريبي بطريقة الاستقطاع المباشر (دراسة عينة من الشركات الخاصة والمختلطة العراقية في الهيئة العامة للضرائب)			عنوان البحث
			السنة ٢٠٠٨
			اللغة العربية
يقدم البحث دراسة نقدية تحليلية لعملية حساب الضريبة على الدخل بطريقة الاستقطاع المباشر للشركات الخاصة والمختلطة العراقية في الهيئة العامة للضرائب في ضوء قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل وأمر سلطة الائتلاف ٤٩ و ٨٤ لسنة ٢٠٠٤ عن طريق إعطاء فكرة واضحة عن واقع إجراءات حساب الضريبة على الدخل بطريقة الاستقطاع المباشر للشركات المذكورة أنفاً في الهيئة العامة للضرائب . ويعقد البحث مقارنات بين جداول احتساب الضريبة المحسومة على رواتب وأجور المكلفين العاملين في هذه الشركات والتي تقدمها إدارتها وبين جداول احتساب الضريبة على وفق ما أقره قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل والتعليمات المنظمة لهذه الضريبة التي قام بها الباحث ووصولاً الى مبلغ الضريبة المستحقة واجبة الدفع والاشخاص الخاضعين وغير الخاضعين للضريبة ووقفاً على الانحرافات والاطعاء الحسابية التي لم تعالج وتقديم الملاحظات والمعالجات لهذه الانحرافات . وفي النهاية توصل الباحث إلى بعض النتائج والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في تقويم إجراءات التحاسب الضريبي بطريقة الاستقطاع المباشر وكان اهمها استنتاج ان ادارات هذه الشركات موضوعة البحث غير كفوءة في احتساب الضريبة المعنية اما في مايتعلق بإدارة قسم الاستقطاع المباشر فقد توصل الباحث الى استنتاج هو ضعف متابعتها لتنفيذ إجراءات احتساب هذه الضريبة وقدم التوصية بمتابعة السلطات التنفيذية تنفيذ الإجراءات المنظمةة لضريبة الاستقطاع المباشر والالتزام بنصوص وتعليمات قانون ضريبة الدخل النافذ الخاصة بهذه الضريبة .			الخلاصة

جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب	القسم
بارزان علي خضير	أسم الباحث

أ.م.د. عبد الصاحب نجم عبد				أسم المشرف
				الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
دكتوراه		√ ماجستير		
تقويم أداء الإدارة الضريبية وعلاقته بالحصيلة الضريبية - بحث تطبيقي في الهيئة لعامة للضرائب				عنوان البحث
٢٠٠٨				السنة
العربية				اللغة
<p>تحتل عملية تقويم الأداء أهمية كبيرة في عمل الوحدات الاقتصادية والحكومية المختلفة، وذلك لأنها تساعد في التأكد من كفاءة استعمال الموارد البشرية والمادية المتاحة، والتحقق من أن تنفيذ الخطة تسير على وفق ما هو مرسوم لها. ولقد تطور مفهوم تقويم الأداء واتسعت مجالات تطبيقاته حتى أصبح احد أهم الوظائف الإدارية، التي تحظى باهتمام معظم الوحدات الاقتصادية. إذ هو عملية مواكبة لمختلف المراحل الإدارية التي تبدأ عادة بتحديد الأهداف ثم وضع الخطة الزمنية لتحقيقها ، ووضع تنظيم شامل لتنفيذ الخطة الموضوعية ومن ثم عملية الرقابة ومتابعة تنفيذ الأهداف الموضوعية، وتقويم النتائج النهائية، وهذا أن عملية التقويم تتأثر بالوظائف الإدارية جميعا وتؤثر فيها، الأمر الذي يتطلب النظر إلى هذه العملية في ضوء الإطار العام للوظائف الإدارية .</p> <p>توجد معايير عديدة لقياس الأداء في المنظمات ،وتختلف من منظمة إلى أخرى بحسب طبيعة الأعمال التي تقوم بها كل منظمة والنتائج النهائي لتلك الأعمال ،ومن بين تلك المعايير التي تقيس بها الإدارة الضريبية أداءها هي الحصيلة الضريبية التي تمثل المبالغ التي تحصلها الإدارة الضريبية ،. بقدر تعلق الأمر بالعراق والهيئة العامة للضرائب بوصفها إحدى الأجهزة المسؤولة عن تطبيق السياسة الضريبية، فإن عملية تقويم أداء هذه الهيئة تأخذ في الحسبان مجموعة من المؤشرات وربطها بالنتائج المحلي الإجمالي أو بالإفاق العام. وهناك عوامل عدة تؤثر في الحصيلة الضريبية منها عوامل رئيسية وعوامل ثانوية وهي تسهم بشكل مباشر في زيادة وانخفاض الحصيلة الضريبية. إن مثل هذه المهمة تتطلب باستمرار تقويم أداء الجهاز الإداري الضريبي، حتى يتم الوقوف على مقدار من الفاعلية والكفاءة تمكنه من تحقيق الأهداف التي رسمتها الدولة للسياسة الضريبية.</p> <p>لذلك ينطلق البحث من أهمية دراسة وتحليل المؤشرات المتبعة في الهيئة العامة للضرائب وبيان مقدار دقتها في عملية تقويم الأداء ، وتحدد مشكلة البحث في الإجابة على تساؤل هل إن معايير تقويم أداء الإدارة الضريبية المعتمدة على نمو الحصيلة الضريبية تعكس واقع الأداء؟ أم الاعتماد على معايير الفاعلية والكفاءة والاقتصادية في عملية التقويم ،ومن أجل ذلك جاء البحث بأربعة فصول ،الفصل الأول منهجية البحث والدراسات السابقة في حين تضمن الفصل الثاني الإطار المفاهيمي لتقويم الأداء، أما الفصل الثالث فتطرق إلى مفهوم الإدارة الضريبية والحصيلة الضريبية</p>				الخلاصة

العوامل المؤثرة فيها وأخيرا تناول الفصل الرابع تحليل المؤشرات المستعملة لتقويم
--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
طه حميد عبد الغفور			أسم الباحث
د . حمزة فائق وهيب الزبيدي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه		ماجستير ✓
تحليل واقع التهرب الضريبي في العراق وسبل معالجته			عنوان البحث
" دراسة تطبيقية لعينة من مكلفي ضريبة العقار في العراق "			
٢٠٠٨			السنة
العربية			اللغة
<p>تتأكد أهمية دراسة ظاهرة التهرب الضريبي في العراق والدول كافة بالنظر لما تمثله الضرائب من أهمية للدولة بوصفها المصدر الرئيس لتمويل الإنفاق العام , الذي يعد من أهم أدوات السياسة المالية التي تستطيع الحكومة من خلالها التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي , ذلك أن حاجة الدولة إلى الموارد المالية للقيام بوظائفها وأداء الخدمات العامة , جعلها تفرض الضرائب , مما يستوجب دراسة هذه الظاهرة للحد منها أو تقليص حجمها .</p> <p>وقد تناولت هذه الدراسة موضوع التهرب الضريبي من الناحية الاقتصادية بجانبيه النظري والتطبيقي , في أربعة فصول .تناول الفصل الأول الهوية التعريفية للبحث بصورته العامة من حيث مشكلة البحث وأهميته وهدفه وفرضياته وحدوده والمنهج الذي تم اعتماده بالإضافة الى المصادر التي اعتمدها البحث, أما المبحث الثاني أختص بذكر بعض جوانب موضوع البحث التي تم تناولها من قبل باحثين آخرين وأوجه التشابه والاختلاف عما تم تناوله للموضوع في هذا البحث.</p> <p>وتناول الفصل الثاني الإطار النظري لمشكلة التهرب الضريبي, وذلك من خلال مبحثين, جاء في المبحث الأول مطلبين استعرض المطلب الأول منه مفهوم التهرب الضريبي وتعريفه والأركان الأساسية الذي يستند عليها عند فرض الضريبة, وتناول المطلب الثاني أسباب التهرب الضريبي, هذا وقد خصص المبحث الثاني لدراسة أشكال التهرب الضريبي ووسائل مكافحته من خلال مطلبين أختص المطلب الأول بدراسة</p>			الخلاصة

أشكال التهرب الضريبي وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي. وخصص المطلب الثاني لدراسة السبل الكفيلة بمكافحة التهرب الضريبي .

وفي الفصل الثالث تناول الباحث طبيعة مشكلة التهرب الضريبي في العراق . من خلال ثلاثة مباحث , ومن أجل تحديد كافة السبل التي تؤدي الى التهرب الضريبي ومعالجتها كان لا بد من تخصيص المبحث الأول لدراسة واقع السياسة الضريبية في العراق " تحليلاً وتقويماً " والذي تضمن في مطلبه الأول دراسة الهيكل الضريبي في العراق وتضمن المطلب الثاني من المبحث الأول دراسة أهداف السياسة الضريبية في العراق . أما المبحث الثاني فقد خصص لقياس حجم التهرب الضريبي في العراق في ثلاثة مؤشرات أهتم المؤشر الأول بقياس التهرب الضريبي من خلال قياس الطاقة الضريبية المستغلة بالمقارنة مع المتحصلات الفعلية للضريبة بشكل عام , أما المؤشر الثاني فقد أهتم بقياس التهرب الضريبي من خلال المقارنة بين التحصيلات الضريبية المخططة مع التحصيلات الضريبية الفعلية , أما المؤشر الثالث فقد خصص لقياس التهرب الضريبي في ضريبة دخل العقار بشكل خاص . أما المبحث الثالث فقد خصص بدراسة آثار التهرب الضريبي في العراق .

وأختص الفصل الرابع في دراسة الجانب التطبيقي من البحث من خلال ثلاثة مباحث , أختص المبحث الأول منه بدراسة الجوانب القانونية الخاصة بضريبة العقار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩ , وقد حاول الباحث في المبحث الثاني اثبات صحة الفرضيات الثلاثة , حيث تتعلق الفرضية الاولى ( بتمسك الادارة الضريبية بشكل عام وفي ضريبة العقار بشكل خاص بالاساليب القديمة في عملها, وعدم اعتمادها على نظام معلوماتي متطور) اما الفرضية الثانية تعلقت ( بجمود الادارة الضريبية في ضريبة العقار احد العوامل المؤثرة في زيادة حجم التهرب الضريبي من خلال عدم معالجتها الانية لكل ما يتعلق بتطوير الكادر الاداري او زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين ) وانطلقت الفرضية الثالثة من خلال (عدم معالجة الثغرات الموجودة من قبل المشرع الضريبي , وسوء الحالة المادية للموظف الضريبي , يؤدي الى تأثره بالاموال التي يتعامل بها مع المكلفين وبالتالي يؤدي الى عزوف الممول عن اداء الضريبة بسبب استغلال موظف السلطة المالية له وابتزازه كلها عوامل تساعد على التهرب الضريبي وزيادة حجمه

جامعة بغداد				
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب				القسم
عبد الرسول عبد العباس صاحب				أسم الباحث
أ.د. موفق عبد الحسين الشهيب				أسم المشرف
الأيمل				
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية

دكتوراه	ماجستير ✓	
	مدى الأخذ بأدلة الإثبات في الفحص الضريبي ((بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب))	عنوان البحث
	٢٠٠٨	السنة
	العربية	اللغة
	<p>تحتل الضريبة أهمية عالية في اقتصاد الدولة وتعد من الموارد الرئيسية في الموازنة العامة لها فضلا عن تحقيقها للأهداف الاجتماعية فأصبح من الضروري توفير الوسائل التي تساعد في إنجاح العمل الضريبي، ويعد الفحص الضريبي أحد أهم هذه الوسائل لكونه يضمن عدم ضياع الموارد عن الخزينة العامة للدولة التي تنعكس كخدمة للمواطنين وهو يشمل أعمال التدقيق والفحص والتحري كافة التي تجريها الإدارة الضريبية للوصول إلى حكم مستند إلى الأدلة والقرائن الموضوعية عن صحة تقدير الإيرادات الخاضعة للضريبة واحتساب الضريبة وجبايتها.</p> <p>لذا فمن الضروري أن يكون هذا الفحص مستندا إلى الأدلة والقرائن الموضوعية (الحقائق) التي تعد العمود الفقري لهذه العملية لما لها من دور بارز في الوصول إلى نتائج فحص جيدة ودقيقة ولكنها تختلف بأنواعها ووسائل الحصول عليها وفي حجيتها ودرجة الاعتماد عليها، إذ توجد أنواع عديدة لهذه الأدلة وتختلف الطرائق والوسائل التي تمكن من الحصول عليها ويجب التمييز في الاعتماد عليها حسب الكفاءة والملائمة.</p> <p>وقد تناول البحث شرحا عن أدلة الإثبات والفحص الضريبي من مفهوم وأنواع ووسائل لكليهما وتم توضيح إجراءات الفحص الضريبي لمفاتيح المكلفين وللقوائم المالية ووصفا وتحليلا " لعدد من الحالات التطبيقية (العملية) في الهيئة العامة للضرائب التي تم التركيز فيها على ضريبة الدخل التي تعد المجال الواسع لتطبيق إجراءات الفحص الضريبي، مستنتجا إن الإجراءات والأساليب الفنية للفحص الضريبي هي ذاتها الإجراءات التي يعتمدها المدقق في عمله والتي تتمحور في جمع الأدلة والقرائن المؤدية إلى الرأي الصحيح والقناعة الموضوعية بالبيانات والمستندات وما هو خاضع للفحص والتدقيق، وإن أسلوب الفحص الذي يقوم به المخمين والفاحصين هو أسلوب تقليدي يعتمد كلياً على الحكم الشخصي ولا يأخذوا بالأدلة الثبوتية والموضوعية ولا بالتشريعات الضريبية التي باعتمادها تجعلهم يبتعدوا عن التقدير الجزافي ويقترّبوا من صحة تقدير الدخل الخاضع للضريبة الأمر الذي يقلل المنازعات بين السلطة المالية والمكلفين، وأن هذه الوظيفة بحاجة إلى التطوير والدعم عن طريق زج الموظفين بالدورات التدريبية واستقدام حملة الشهادات التخصصية والخبرات العملية للعمل في هذا المجال.</p>	الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
عدنان حميد مشجل			أسم الباحث
الدكتورة رغد منفي احمد الدليمي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه		ماجستير ✓
آلية تحسين عملية التحاسب الضريبي باستخدام منهج SIX SIGMA			عنوان البحث
			السنة ٢٠٠٨
			اللغة العربية
<p>يهدف هذا البحث الى تحسين عملية التحاسب الضريبي باستخدام المنهج العلمي للتحسين Six Sigma وفق خطواتها التي تدعى DMAIC في الهيئة العامة للضرائب وطبقا لهذا المنهج فقد تم وصف عملية التحاسب الضريبي بصورة كاملة وتحديد المشاكل التي تعاني منها وقياسها وتحليلها والتعرف على عوامل النجاح الحرجة لإرضاء الزبائن واعتمادها في عملية إعادة تصميم عملية التحاسب الضريبي الى جانب إمكانية الحصول على نظام إيرادات عالي الجودة لاستخدامها من قبل الهيئة لتحسين أدائها. جمعت البيانات والمعلومات من المقابلات الشخصية مع المسؤولين والموظفين والإطلاع على تفاصيل سير العمليات في الهيئة، واستخدمت كذلك قائمة التدقيق المستندة الى مجالات مالكوم بالدرج فضلا عن استمارة الاستبانة. تم استخدام الأدوات التقليدية والحديثة لتحليل البيانات والمعلومات التي جمعت لغرض تقويم الأداء وتحديد العوامل والمسببات الرئيسية والفرعية المؤثرة في اداء السلطة الضريبية .</p> <p>أظهرت الدراسة نتائج خاصة بنظام إدارة الجودة الشاملة في الهيئة والمتمثلة بافتقار الهيئة لرؤيا واضحة لإدارة الجودة الشاملة وضعف برامج التدريب لزيادة مهارات وقدرات العاملين بما يتلائم وتحقيق الجودة الشاملة وانعدام البرامج الخاصة بالتحليل والقياس والمراقبة، انعدام استقلالية الهيئة في تحديد سياستها وخططها في التحصيل، نقص البيانات والمعلومات الفعالة لمتطلبات إدارة الجودة الشاملة، الى جانب النتائج الخاصة بتطبيق أدوات إدارة الجودة وفق نظام Six Sigma والمتمثلة بان العملية غير مبنية على الحقائق والثقة المتبادلة بين المكلفين والسلطة الضريبية، ضعف مستوى اداء الخدمات أدى الى ظهور الفجوات الخمس في اداء الهيئة، ضعف الحصيلة الضريبية وعدم استقرارها، إن نظام التحاسب الضريبي يعاني من مشاكل شاملة و مترابطة تتعلق بالبيئة الخارجية والبيئة الداخلية، عنصر التدريب يحتل الأهمية الأولى عند تحسين عملية التحاسب، العدالة تحتل الأولوية الأولى في الحصول على نظام إيرادات عالي الجودة ، القوائم المالية المقدمة الى الهيئة خارج حدود</p>			الخلاصة

الضبط الاحصائي، بعد الأدلة المادية يمثل القلة المؤثرة في عوامل النجاح أحرجه. وتقدم الباحث بتوصيات عملية منها تبني نظام Six Sigma كأساس لتحسين الأداء فضلا عن موضوعات بحث مستقبلية في هذا المجال .
---

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
عروبة معين عايش			أسم الباحث
د. حمزة فائق وهيب الزبيدي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه	√ ماجستير	
العوامل التي تؤدي إلى تهرب مكلفي ضريبة الدخل في العراق بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			عنوان البحث
٢٠٠٨			السنة
العربية			اللغة
<p>أن أي أصلح ضريبي لا يمكن أن يتم إلا بعد إن تحدد أهم مشاكله وإيجاد العلاج المناسب وتعتبر مشكلة تهرب مكلفي ضريبة الدخل في العراق واستمرارها بصورة واسعة وكبيرة أهم المشاكل الواجب معالجتها وهذا ما تم ملاحظته للأنشطة المنظمة للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٥ حيث ظهر ان ماسجل في الهيئة اقل بكثير بعدد المكلفين المسجلين في الجهات الماتحة لأجازة ممارسة المهنة الخاضعة لضريبة الدخل , كما نلاحظ هناك نسبة تسرب عالية جدا " مابين المسجلين في الهيئة وبين عدد المتحاسبين في كافة فروع الهيئة حيث تتراوح مابين</p> <p>٨٠% - ١٠٠% مما يؤكد هذا على وجود عوامل عديدة تؤدي إلى استمرار هذه المشكلة مما يؤثر هذا على الحصيلة الضريبية للدولة , مما يتطلب منا تحديد أهم تلك العوامل وفيما اذا كانت عوامل البيئة الداخلية المتمثلة ( الموارد , الهيكل التنظيمي , الثقافة المنظمة ) والخارجية التي</p> <p>تتضمن ( التشريع الضريبي , المكلفون , مستوى الوعي الضريبي , المخبرون , الإدارات الساندة , القضاء الضريبي , مهنة المحاسبة , التقدم التكنولوجي , بيانات الميزانية العامة , وسائل الأعلام , الدستور ) هي التي لها تأثير على استمرار تهرب مكلفي ضريبة الدخل مما ينتج عنه من تسرب في الحيلة الضريبية اي ضياع</p>			الخلاصة



<p>الخرزانة العامة . مما يتطلب تسليط الضوء على تلك العوامل من خلال استمارة الاستبيان التي تم توزيعها الى أصحاب العلاقة لكل من المكلف ومخمني ضريبة الدخل في الهيئة العامة للضرائب لمعرفة آرائهم حول مدى تأثير عوامل البيئة الداخلية والخارجية في التهرب</p>
--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
علي عبد العظيم باقر			أسم الباحث
د.هدى هادي سلمان			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه		ماجستير ✓
دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق (دراسة تحليلية للمدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٥)			عنوان البحث
٢٠٠٨			السنة
العربية			اللغة
تعتبر الايرادات الضريبية من المصادر المهمة في تمويل الموازنة العامة في معظم دول العالم، فضلاً عن استخدامها في تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية. ولقد تطور مفهوم الضريبة حتى أصبحت تلعب دوراً مهماً في التأثير على الأوضاع الاقتصادية لاي بلد. ولأهمية هذا الايراد يأتي البحث ليبين دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق.			الخلاصة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ومن خلال فصوله الأربعة ، مستعرضاً منهجية البحث والدراسات السابقة في فصله الأول</li> <li>- أما الفصل الثاني فقد تناول الاطار النظري للضرائب والموازنة العامة ، من خلال التعرف على مصادر الايرادات العامة في الفكر القديم والمعاصر والمرتكزات النظرية للضرائب بما فيها خصائص النظم الضريبية في البلدان النامية باعتبار ان العراق ينتمي الى هذه البلدان ، وتناول هذا الفصل ايضاً مفهوم الموازنة العامة والقواعد التي تحكمها.</li> <li>- وجاء الفصل الثالث والمتمثل بتحليل الموازنة العامة في العراق ومدى مساهمة الضرائب في تمويلها. والمتضمن تحليل الموازنة العامة للمدة</li> </ul>			

<p>(١٩٩٠-٢٠٠٥) للتعرف على حالات العجز والفائض التي تصاحب هذه الموازنة واسباب حدوث ذلك وكذلك التعرف على مصادر تمويل الموازنة الجارية وبالأخص الضريبية منها باعتبار ان الإيرادات الضريبية مخصصة أصلاً لتمويل هذه الموازنة. وينطلق البحث ضمن هذا الفصل من أهمية دراسة وتحليل النظام الضريبي في العراق لبيان الأهمية النسبية لمكونات النظام الضريبي.</p> <p>- اما الفصل الرابع والذي خصص لبحث الاصلاح الضريبي في العراق ،من خلال تقييم النظام الضريبي ،والاجراءات المناسبة التي يمكن اتخاذها للقيام بعملية الاصلاح.</p>	
---	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية		أسم الكلية / المعهد	
قسم الدراسات المالية / ضرائب		القسم	
محمد بدر عطية		أسم الباحث	
د. جبار محمد علي الكعبي		أسم المشرف	
		الأيمل	
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه	√ ماجستير	
توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية و اثره في تحديد الوعاء لضريبي		عنوان البحث	
٢٠٠٨		السنة	
العربية		اللغة	
اصبح للمعلومات في الوقت الحاضر أهمية كبيرة بسبب التطورات المتسارعة في مجال التقنية واستخدامها في مجالات الاقتصاد والمحاسبة والانشطة المختلفة كافة . وتشكل المعلومات المحاسبية بما فيها من خصائص نوعية عصب الحياة بالنسبة لمستخدميها لما لها من اثر كبير في ترشيد قراراتهم المختلفة ، وبسبب هذه الاهمية التي تحتلها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتفاوت من مستخدم الى اخر وبحسب طبيعتها فانها كانت وماتزال موضع اهتمام المحاسبين والباحثين في مجال المحاسبة من حيث العمل على ان تكون هذه المعلومات بالمستوى المطلوب من حيث الكم والنوع وبالوقت المناسب لها لكي تكون ذات اثر واضح لدى مستخدميها. وبذلك فان مشكلة البحث تتمثل في ان الخصائص النوعية من شأنها التأكيد على توفير المعلومات الأكثر فائدة للمستخدمين في ترشيد قراراتهم، وبعد اطلاع الباحث على العديد من الدراسات والبحوث العربية والأجنبية السابقة وجد أن أغلبها تشير إلى		الخلاصة	

<p>أسبقية خاصة للملاءمة على خاصة الموثوقية فيه الخصائص النوعية والبعض الآخر يشير إلى أسبقية خاصة الموثوقية على الملاءمة . فضلا عن افتقار المعلومات المحاسبية الموظفة في التطبيق العملي إلى الأسس النظرية المحاسبية</p> <p>عليه انطلق هذا البحث من اهمية مفادها ان ملاءمة وموثوقية وامكانية المقارنة والثبات للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية تمثل مطلبا هاما وضروريا لمواكبة عملية التطور في التحاسب الضريبي المتوقع ، وان نجاح التشريع الضريبي والتحاسب الضريبي يتوقف على الثقة المتبادلة بين المكلف الضريبي والهيئة العامة للضرائب المتمثلة بالمخمن . ويهدف البحث الى تحليل القوائم المالية على وفق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال استخدام الميزانية العمومية وكشف العمليات الجارية وكشف الأرباح والخسائر وتقرير مراقب الحسابات و أخيراً تقرير المدير المفوض للحالة الدراسية المختارة ( للمكلف ) ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحث باعتماد القوائم المالية ( الميزانية العامة ، وكشف العمليات الجارية ، وحساب الارباح والخسائر ، وتقرير مراقب الحسابات ، وتقرير المدير المفوض ) كاجراء لعملية التحليل لغرض الوقوف على توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ( الملاءمة ، والموثوقية ، وقابلة للمقارنة ، والثبات ) في تلك القوائم ومقدار تأثير تلك الخصائص في تحديد الوعاء الضريبي لعدد من الشركات المحدودة ذات الانشطة المختلفة من (مقاولات وخدمات وتجارة ونقل ) . وقد توصل الباحث الى اثبات ذلك بأستنتاج ان تستند القوائم المالية على خصائص نوعية تجعلها اكثر فائدة ويجب ان تكون تلك الخصائص متماثلة من حيث اهميتها في التركيز يتماثل مع ماتناله الخاصة الاخرى في تحديد الوعاء الضريبي.</p>
--

<b>جامعة بغداد</b>				
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد	
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم	
ياسر وجعان علي			أسم الباحث	
أ.م.د. موفق عبدالحسين محمد			أسم المشرف	
			الإيميل	
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
دكتوراه		√ ماجستير		
وضع دليل لاجراءات السلطة المالية لفحص اسلوب التقدير الذاتي دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب / قسم الشركات			عنوان البحث	
			السنة	
			اللغة	
			العربية	

تتبع الإدارة الضريبية عدة أساليب لإجراء عملية التحاسب الضريبي ، إذ هنالك عدة طرائق لإجراء هذا العملية مثل التقدير بالاتفاق والتقدير بموجب الضوابط والتقدير الإداري . ولغرض إنجاز عملية التحاسب الضريبي التجأت الهيئة العامة للضرائب إلى استخدام أسلوب التقدير الذاتي في إجراء عملية التحاسب الضريبي للشركات المحدودة ، إذ أن هذا الأسلوب هو الأكثر شيوعاً في الاستخدام في مختلف الإدارات الضريبية في الدول الأخرى . ووفقاً لهذا الأسلوب تعتمد السلطة المالية نتائج الحسابات الختامية المقدمة من قبل الشركة والتي تم تدقيقها من قبل مكاتب التدقيق دون تعديل أو مناقشة إذ يتطلب الوضع الجديد من السلطة المالية تنظيم إجراءات فحص ضريبي على بعض الحسابات التي يتطلب الحال إجراء الفحص عليها لاختبارها والتأكد من سلامتها لكي تطمئن السلطة المالية إلى أن الشركات المشمولة بهذا الأسلوب قد أدت واجبها بالشكل الدقيق . لكن رافقة تطبيق أسلوب التقدير الذاتي بعض المعوقات التي تتعلق بقلّة الكادر الوظيفي ونقص في الإمكانيات المادية والفنية التي يفترض تواجدها وبالنتيجة أدى ذلك إلى عدم الفعالية في تحقيق الأغراض والأهداف المرسومة من تبني هذا الأسلوب ويحاول البحث المقدم دراسة وضع دليل لإجراءات السلطة المالية لفحص الحسابات الختامية المعدة من قبل إدارة الشركة المشمولة بهذا الأسلوب ، إذ تم وضع مجموعة من إجراءات الفحص الضريبي التي يمكن أن نتحقق بواسطتها من سلامة ودقة الحسابات المقدمة للسلطة المالية وأبرزها ( التأييدات المقدمة من قبل شخص ثالث وأسلوب التحليل والمقارنة والاحتساب بصورة أولية للاطمئنان على سلامة ما قدم إلى السلطة المالية والتي قد تساهم في تفعيل أسلوب التقدير الذاتي وبناء جسور الثقة بين السلطة المالية والمكلفين ( الشركات ) . وخلص الباحث في النهاية إلى جملة من الاستنتاجات ووضع التوصيات المناسبة بهدف الاستفادة منها .